الأهرام

المصدر : نيوزويك

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠١

لماذا ليس صدام؟

عبارة «العدالة الدولية» أصبحت اليوم الشعار الجديد؟ فلماذا إذن لم يقدّم أحد أسوأ مجرمي الحرب سمعة إلى المحاكمة؟ بقلم كريستوفر ديكي

تنطلق نفاثات صدام حسين بسرعة في ليالي العراق متحدية المقاتلات الأمريكية بأن تطاردها. وبطاريات صواريخه أرض جو (سام)، التي أصبحت أكثر فعالية اليوم من أي وقت منذ حرب الخليج، تجسّ الأجواء بموجات الرادار، وهي جاهزة لإطلاق قذائفها. وغالبا ما فعلوا ذلك، ولكنهم وحتى الآن أخطأوا الهدف. بيد أن درجة السخونة ارتفعت في منطقتي الحظر الجوي التي تقوم دوريات طائرات الولايات المتحدة وبريطانيا بمراقبتهما فوق شمال العراق وجنوبه. وهكذا اندلعت تحرشات وعمليات ثأرية جديدة الأسبوع الماضي: ففي أعنف غارات جوية منذ فبراير هاجمت نحو 20 طائرة حربية أمريكية وبريطانية مركز اتصالات الجيش وموقع صواريخ أرض جو (سام) ومنشأة للرادار بعيد المدى. وخلال الضربات الجوية، فسّر الرئيس جورج بوش الأمر بأن صدام "لا يزال يشكل تهديدا، ونحن بحاجة لأن نبقيه في الحجر، وسنفعل ذلك".

في الحجر؟ ولماذا لا يكون في السجن؟ سلوبودان ميلوسوفيتش ينتظر اليوم مثوله للمحاكمة في لاهاي، بينما يقف عدد من المسؤولين السابقين في رواندا في قفص الاتهام في أروشا بتنزانيا. وتعد كمبوديا العدة لعقد محاكمة لمجرمي الحرب، في حين يواجه دكتاتور تشاد حسين هبري ترحيله إلى بلجيكا. العدالة الدولية أو "القانون بلا حدود" هي الصيحة الجديدة التي تشيع بين الدبلوماسيين وعلماء الشؤون الخارجية. غير أنه في الأسبوع الماضي أمضى صدام حسين الذكرى الـ 13 لنهاية الحرب العراقية الايرانية وهو يوبّخ أعداءه بسخرية، وفي خطاب تلفزيوني قال متوعدا: "إذا كان يهمكم [حماية] طياريكم وطياراتكم... فعودوا بطياراتكم وبوارجكم إلى بلادكم".

ما زال سفاح بغداد قادرا على أن يتوعّد إلى حد ما، لأنه لم يغادر العراق أبدا، مما يمكنه من تفادي يد القانون الدولي التي تزداد امتدادا. لكن الشيء ذاته كان يمكن أن يقال بالنسبة إلى ميلوسوفيتش قبل أن يعمد أبناء جلدته الصرب، تحت ضغط أجنبي هائل، إلى تسليمه للمحاكمة في لاهاي في يونيو الماضي. والواقع أن مقاضاة ميلوسوفيتش أوجدت سوابق جديدة، وأثارت أيضا آمالا جديدة، في أن يصبح بالإمكان توجيه الاتهام إلى رؤساء دول وهم على كراسي الحكم. إن لائحة اتهامات مدعومة جدا بالأدلة الوثيقة تضمن أن يعاملوا كمنبوذين لا أن يعاد تأهيلهم كرجال دولة. ومتى أدينوا في المحكمة العالمية للرأي العام، فهناك فرصة أفضل في أن يرغموا على المثول أمام محكمة قضائية. إدارة بوش تدرك ذلك تماما وهي تقوم لذلك بمراجعة خياراتها بالنسبة إلى صدام. يقول بيير ريتشارد بروسبير، السفير المتجول الجديد لجرائم الحرب: "ما زالت سياستنا العراقية رهن الصقل والتنقيح، وهذا جزء منها. لقد قتل أكثر من 100,000 شخص من قبل نظام صدام، وما زلنا نواصل ... تدوين وتوثيق المعلومات عن تلك الإساءات".

ومن المؤكد أنه لم يكن هناك يوما أي نقص في الأدلة. فقد وصف الرئيس جورج بوش الأب سجل صدام الطويل من الفظائع ـ قصف الأكراد بأسلحة كيماوية، إساءة معاملة أسرى الحرب من الحلفاء، استخدام الرهائن الغربيين بصفة "دروع بشرية"، تعذيب وإعدام كويتيين وعراقيين ـ بأنه "يثير الاشمئزاز تماما". وبعد أن طردت قوات التحالف العراق من أراضي الكويت، لم يبد أن ثمة شكا في أن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

التعذيب: الجندي البريطاني جون بيترز على التلفزيون العراقي، 1991

صدام حسين مجرم حرب. غير أنه لم تتقدم أي دولة لتحميله المسؤولية.

بدلا من ذلك، وضعت فرق من المحامين العسكريين الأمريكيين بهدوء تقريرا عن الفظائع التي ارتكبت أثناء الاحتلال العراقي للكويت. ووثّق المحققون "على الأقل أماكن 24 موقعا للتعذيب" أقامها العراقيون في مراكز الشرطة الكويتية وفي "المرافق الرياضية". (من الوثائق التي خلّفها العراقيون وراءهم وثيقة تقترح بأن المنشقين الكويتيين "يجب أن تقطع رؤوسهم ويجب أن نتفنن في إلحاق الأذى بهم"). وقد استخدم رجال صدام ضد ضحاياهم أدوات ووسائل مثل المثاقب الكهربائية وحمامات الأسيد. واستنادا إلى التقرير ذاته، تعرض 21 أسير حرب أمريكيا للضرب الوحشي "بقبضات اليد والعصي وأعقاب البنادق"، كما أنهم تعرضوا في بعض الحالات للاعتداء الجنسي وللتعذيب بأدوات للصدمات الكهربائية كانت تلصق برؤوسهم، وكان العراقيون يسمونها "التوكمان" (المسجل الناطق على نمط ووكمان). غير أن وزارة الدفاع بدلا من إصدار التقرير وضعت عليه ختم «سرّي» وحفظته بعيدا.

وبداية من عام 1994، بدأ ديفيد شيفير، مسؤول ملف جوائم الحرب في إدارة كلنتون، حملة هادئة ولكنها ملحّة لتوجيه اتهامات إلى الدكتاتور العراقي. وعقب قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإقامة محكمتين خاصتين، الأولى لرواندا والثانية ليوغسلافيا السابقة عامي 1993 و1994، كما يقول شيفير، استقصت وزارة الخارجية احتمال تشكيل محكمة مماثلة للتعامل مع النظام العراقي. يقول شيفير: "كان هناك جهد مكثف جدا يستخدم الدبلوماسية الخاصة والعامة". لكن كانت هناك أيضا جهود أخرى لاحتواء صدام أو التخلص منه: عقوبات كاسحة، فرق تفتيش تابعة للأمم المتحدة، مناطق [أخرى] لحظر الطيران، مؤامرات من وكالة الاستخبارات المركزية لتسليح مناوئيه أو تنظيم انقلاب. وكانت القناعة السائدة آنذاك أن الإسراف في التأكيد على القانون الإنساني قد تعقّد تلك المبادرات. كما أن بعض الضباط العراقيين الذين اعتبروا بدائل محتملة لصدام قد توجه إليهم أيضا تهم بالتواطؤ معه.

www.ethraadl.com

ومع ذلك، إذ أخذت سياسات أخرى تواجه طرقا مسدودة، أخذ الاهتمام يتجدد بفكرة تطبيق القانون إلى أن ظهرت عقبات جديدة. ففي مجلس الأمن، رفضت روسيا والصين الانسياق مع الآخرين، من ناحية جزئية بسبب علاقاتهما الاقتصادية مع العراق، ومن ناحية جزئية أيضا بسبب شكوكهما العميقة بمحاكم تتعلق بحقوق الإنسان. وفي واشنطن، اتضح أن للبنتاغون شكوكا قوية أيضا بمحاكم دولية باعتبار أنها قد تقوم يوما بمحاسبة البنتاغون نفسه. وفي عام 1997، على حد ما يقوله شيفير، رأت وزارة العدل الأمريكية أن قانون التقادم (الذي يحدد مدة معينة لتطبيق القوانين) سينتهي مفعوله في فترة قريبة جدا بالنسبة إلى جرائم صدام ضد الأمريكيين، مما يجعل مقاضاته في المحاكم الأمريكية أمرا متعذرا.

إن الأمل الأفضل والأخير لرفع قضية قانونية صلبة ضد صدام قد يكمن في بلدان أخرى مثل بلجيكا، التي تنظر في عدة قضايا دولية تتعلق بالحقوق الإنسانية، أو أفضل من ذلك حتى في بريطانيا. فبعد أن غزا العراق الكويت، قام باحتجاز آلاف المدنيين البريطانيين والأمريكيين، رجالا ونساء وأطفالا. وعلى خلاف الولايات المتحدة، ليس لدى بريطانيا قانون تقادم عندما يتعلق الأمر بالادعاء على محتجزي الرهائن. ولكن عندما قدمت منظمة إندايت، وهي منظمة غير حكومية تعمل بتمويل أمريكي، الملف في وقت سابق من العام إلى سكوتلاند يارد، اشتكى المحققون هناك بصورة سرية من محدودية القوة العاملة والقدرة المالية. وإذ يواصل صدام تعزيز علاقاته ببقية دول العالم العربي، فإن الدبلوماسيين البريطانيين يمانعون في احتضان ستراتيجية جريئة مثل المقاضاة. ويعلق تشارلز فوريست، المدير التنفيذي لمنظمة إندايت، قائلا: "توجد فكرة في تلافيف عقول كبار موظفي وزارة الخارجية أن هذه خطوة لا رجوع عنها".

إذن هل سيقف صدام يوما في قفص الاتهام؟ "إن ما يشحم عجلة [العدالة] هي الإرادة السياسية للأسرة الدولية"، على حد ما تقوله ماري أديل غرير، التي تمثل ائتلاف العدالة الدولية في لاهاي ومقرها واشنطن العاصمة. "في حالة ميلوسوفيتش، يبدو أن الوقت كان قد آن للمنفعة السياسية، فانفتحت كوة. أما بالنسبة إلى صدام فلم تحدث لحظة مواتية كهذه، ولذلك فإنه ليس في حوزتنا". على الأقل، يعني، حتى الفظاعة التالية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية